

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٠٦١

الأربعاء، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد لاكروا	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ياكوفينكو
	أوغندا	السيد بوتاغيرا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكين
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد قويدر
	الصين	السيد هوانغ هونغجيانغ
	فييت نام	السيد بودي ثي جيانغ
	كرواتيا	السيد سكراتشيك
	كوستاريكا	السيد أُربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دلورنتس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

09-20161 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١١.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): جريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثلي الأرجنتين وأستراليا وإكوادور وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وآيسلندا وباراغواي وباكستان والبرازيل وبوليفيا والجمهورية التشيكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا وماليزيا ونيكاراغوا إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان الآنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من سعادة السيد بول بادجي، الممثل الدائم للسنغال، يطلب فيها دعوته، بصفته رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بول بادجي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بادجي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكِّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز أعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تقوم بتوزيع النص المطبوع، وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة يدخل اليوم يومه الثالث عشر. وخلال أقل من أسبوعين، قُتل أكثر من ٦٠٠ شخص وجرح ما يربو على ٢ ٧٠٠ شخص، سوادهم الأعظم من المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم نساء وأطفال.

وبالأمس تحديدا، أدى هجوم إسرائيلي إلى قتل ما لا يقل عن ٤٣ شخصا وإصابة نحو ١٠٠ شخص لجأوا إلى داخل مدرسة تابعة للأمم المتحدة. ولا داعي حتى لذكر مستوى ودرجة ما حلّ بالفلسطينيين في غزة جراء العمل الإسرائيلي غير الشرعي من تدمير للمساجد والمدارس والمنازل والبنية التحتية، لأن أي شخص عاقل يمكنه تصور نوع الدمار الذي يمكن أن تخلفه ١٣ يوما من القصف الإسرائيلي. وأي شخص وحكومة لديهما حس سليم سيشجبان أيضا ذلك العمل الإسرائيلي. ولا يوجد مبرر لذلك الاستخدام المفرط والعشوائي وغير المتناسب للقوة في قطاع غزة، ولا حتى باسم الدفاع عن النفس. ويمثل العمل الإسرائيلي خرقا لسيادة القانون والمعايير الحديثة للكرامة الإنسانية. وتدل أعمال إسرائيل بوضوح على تجاهلها التام للقانون الدولي وانتهاكها لميثاق الأمم المتحدة. وتعتبر ماليزيا ذلك العمل بمثابة جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

كيف يمكن قتل مدنيين أبرياء، وبخاصة النساء والأطفال، بذريعة الدفاع عن النفس؟ كيف يمكن لأي دولة أخرى عضو في هذه الأمم المتحدة أن تقبل بتلك الحجة وتتغاضى عن ذلك العمل؟ كيف يمكن لمجلس الأمن، الجهاز المناط به صون السلام والأمن الدوليين، ألا يرد على انتهاك واضح للسلام والأمن الدوليين؟ كم عدد القتلى والضحايا

الإضافيين الذين يتعين أن يسقطوا وما هو حجم الدمار الإضافي الذي يتعين وقوعه قبل أن يفيق مجلس الأمن من شلله في معالجة القضية الفلسطينية؟

أيعقل ألا يتحرك مجلس الأمن سوى الآن بعد مرور ما يقرب من أسبوعين على العدوان الإسرائيلي غير الشرعي على سكان غزة لوقف تلك الفظائع؟ لا نعتقد ذلك، على الأقل ليس مقارنة بسرعة رد فعله في حالات أخرى. وقد أعربنا في العديد من المناسبات عن أسفنا العميق إزاء هذه المسألة، ونعرب، مرة أخرى، عن عميق أسفنا للتقاعس الواضح لمجلس الأمن.

مع ذلك، ورغم ذلك، ما زلنا واثقين بأن مجلس الأمن هذا، المناط به ضمان السلام والأمن الدوليين، سيتخذ الإجراءات اللازمة والمناسبة في التعامل مع العدوان الإسرائيلي. والواقع، أن مجلس الأمن لا خيار له سوى القيام بذلك – وقف قتل المدنيين الأبرياء والنساء والأطفال وهدم المنازل والمدارس والمساجد وغيرها من البنى التحتية. ويجب أن يكون الهدف الفوري وقف الأعمال العدائية وقفا دائما ومستداما، بما في ذلك وقف إطلاق النار، مع نشر قوات مراقبة دولية أو قوة لحفظ السلام لتهدئة الحالة واستقرار الوضع. ويجب أن تغادر القوات الإسرائيلية قطاع غزة. وما لم تقم بذلك فورا، فلن ينخفض عدد القتلى. إن وفاة حتى شخص واحد تعني الكثير، ودماء الذين قتلوا وأصيبوا بجراح جراء ذلك العمل الإسرائيلي ستتلطخ بها أيدي مجلس الأمن.

إن ماليزيا تحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وبخاصة لتلافي المزيد من الضحايا بين المدنيين الأبرياء وإلحاق الأضرار بالممتلكات المدنية والبنية التحتية والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تزيد من تردي الحالة.

ونحث أيضا هذا المجلس على ضمان الرفع الفوري للحصار المفروض على غزة. وقد أدى التدمير الناجم عن العدوان الإسرائيلي إلى زيادة حدة الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب المحاصر في غزة، الذي هو بحاجة ماسة إلى الغذاء والوقود والدواء. ويجب على إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، السماح للمساعدة الدولية بالوصول إلى سكان غزة. وعلى الرغم من تكرار النفي الإسرائيلي، فإن ما واجهه سكان غزة قبل الهجوم الإسرائيلي الأخير لا يقل عن كونه أزمة إنسانية من صنع الإنسان نجمت عن الحصار الإسرائيلي لغزة، وهذه نقطة تكتسي أهمية كبيرة، لأنها تبين أن سكان غزة لا يعانون من نقص في الموارد.

إن السبب الرئيسي للعنف الحالي في الشرق الأوسط هو احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. وقد بدأ ذلك الاحتلال في عام ١٩٤٧، عندما وجد أناس كانوا يعيشون على هامش الحرب في أوروبا أنفسهم مشردين ومعدمين لإفساح المجال أمام مجموعة أخرى من الناس التي مزقتها الصراعات، ثم استمر حتى عام ١٩٦٧ من خلال العدوان العسكري الإسرائيلي ومواصلة إسرائيل توسيع احتلالها للأراضي الفلسطينية.

ومنذ ذلك الوقت برزت ساحة جديدة للصراع في الشرق الأوسط ما انفكت تؤثر على حالة السلام والأمن عالميا. ومنذ ذلك الوقت أيضا اتخذ مجلس الأمن، بحكمته، عدة قرارات، منها ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومؤخرا، ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، تهدف إلى معالجة الاحتلال وهو أطول احتلال عرفه التاريخ الحديث. ولكن الاحتلال لا يزال قائما، بل وأسوأ من ذلك أن السعي إلى حل شامل، على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق السلام الوطيد والدائم، بما في ذلك خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، يظل بعيد

المنـال، لا لافتقارنـا إلى الجهـود وإنمـا بـسبب الممارسـات والسياسات المتعنتة جدا للنظام الإسرائيلي.

ومنـذ فتـرة لا تزيـد عـن عـام، واصـلت آلـة نظـام الاحـتلال الإسـرائيلي أعمالها بـلا هـوادة، وذلـك في انتـهاك واضـح لالتزاماتها بموجـب تفـاهم أنـابوليس. ولا يـزال بنـاء الجـدار الفاصـل مـستمرا. وازدادت المـستوطنات الإسـرائيلية غـير القانونيـة في الأراضـي المحتلـة. وظلـت شـبكة نقـاط التفتيش وحواجز الطرق تعرقـل بـشدة حركـة الفلسطينيين وأنشطتهم الاقتصادية.

وكيـف يمكـن للمـرء أن يتوقـع، أو حـتى يأمـل، في تحقيق نتيجة ملموسة في عملية السلام، عندما يُطالـب علـى نحـو متواصـل طـرف واحـد، أي الطـرف المقهـور، بتقـديم تنازلات من أجل السلام بينما تُدمر بيوته، وتُصادر أراضيه وحقوله، ويُشتت شمل عائلاته ومجتمعاته، ويُقتلع أطفاله مـن المدارس، بل ويُقتلون فيها؟ إن وقائع الحياة الشديدة القسوة، لا سيما بالنسبة للأطفـال الـذين يعيـشون تحـت الاحـتلال، ستحدث آثـارا سـلبية لـيس علـيهم فحـسب، عنـدما يـشتد عودهم، بل أيضا على آفاق السلام في الشرق الأوسط.

والواقـع أن الحالـة الراهنـة لا تـؤدي إلى سـلام دائـم. فاستمرار فقدان الأرواح، والتسبب في إصابات خطيرة وتـدمير الممتلكات لن تفضي سوى إلى تعميق الكراهية والانقسامات، ولـن تعـود بـأي نفـع علـى كـلا الطـرفين. ولـن يتحقـق الـسلام الـدائم للإسـرائيليين والفلـسطينيين والـشرق الأوسـط قاطبـة إلا من خلال المفاوضات المؤدية إلى حل الدولتين.

إن الطريـق إلى الـسلام واضـح. والآن يجـب أن نـضع حـدا لأعمـال العنـف والقتـل. ويجـب علـى مجلـس الأمـن أن يتخـذ إجـراء الآن. وعلـى المجلـس أن يبـذل كـل مـا في وسعه لكفالـة الوقـف الفـوري لهـذا العـدوان العسكري الإسـرائيلي. ونؤكـد مجددا أنه يجب علـى المجلس أن يبـذل قـصارى جهـده للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار ونـشر قـوة دوليـة بغيـة وقف تصعيد الـصراع، وتحقيـق اسـتقرار الحالـة، واتخـاذ تـدابير أخرى لبناء الثقة بين الطرفين، وذلـك بهـدف اسـتئناف عمليـة السلام. وبينما يكفل مجلس الأمـن تنفيـذ وقـف إطـلاق النـار، يجـب عليـه أيـضا أن يـضمن الامتثـال التـام لقـرارات المجلـس السابقة، بما في ذلك، من جملة أمور، القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الـذي يـنص بوضـوح علـى وجـوب انـسحاب القـوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي الوقـت ذاتـه، نناشـد أيـضا قـادة حمـاس وفـتح، ونهيـب بهـم، أن يـشرعوا في محادثـات فوريـة لحـل خلافـاتهم. وينبغـي أن تكـون المـصالحة أولويـة إذا كـان هـؤلاء القـادة ملتزمين حقا بالسعي إلى تحقيق الهـدف المتمثـل في إقامـة دولـة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. وتـشكل وحـدة الفلـسطينيين أنفـسهم أهـم عنـصر لبلـوغ حـل للمعـضلة الـتي يواجههـا الفلسطينيون كافة.

في العام الماضي، فشلنا في جعل عام ٢٠٠٨ سنة إبـرام معاهدة سلام بين إسرائيل وفلسطين على النحو المتوخى في تفاهم أنابوليس. فلنركز جهودنا مرة أخرى على تحقيق الهدف الذي حددناه في العام الماضي – أي الحـل القـائم علـى دولـتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمـن، بإقامـة دولـة فلسطينية ذات سـيادة وعاصـمتها القـدس الـشرقية. أمـا الآن، فلنوقـف سفك الدماء في غزة قبل أن تزداد الحالة تفاقما، بحيث لن تبقى هناك أي فرصة أو أمل لإحلال السلام.

الـرئيس (تكلـم بالفرنـسية): أعطـي الكلمـة الآن لممثل كوبا.

الــسيد مورينــو (تكلــم بالإســبانية): يــشرفني أن أشـارك في هـذه المناقـشة باسـم الأعـضاء الـ ١١٨ في حركـة عدم الانحياز.

لقد تابعت الحركة الأحداث في غزة ببالغ القلق. ففي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، قام المكتب التنسيقي للحركة، الذي أتشرف برئاسته، بإصدار بيان ردا على العدوان العسكري الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة. وبعد ذلك، في يوم الإثنين ٥ كانون الثاني/يناير، قبل مجرد ٤٨ ساعة، أصدر المكتب التنسيقي بيانا جديدا بشأن تصعيد الأنشطة العسكرية. وموقف الحركة من الحالة في غزة قد أعربنا عنه بكل وضوح، لكم سيدي، بصفتكم رئيس مجلس الأمن، ولرئيس الجمعية العامة والأمين العام.

إن حركة عدم الانحياز تدين بشدة تصعيد العدوان العسكري الذي تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في قطاع غزة. وعلى نحو خاص، يساور الحركة بالغ القلق إزاء الاجتياح البري الإسرائيلي لغزة، والذي ندينه، وذلك في تحد صارخ لدعوات المجتمع الدولي لوقف الأنشطة العسكرية، وللجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية الجارية لحل الأزمة الحالية.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن بالغ أسفها لفقدان أرواح أبرياء نتيجة للهجمات العسكرية الإسرائيلية على القطاع، بما في ذلك قتل مئات المدنيين الفلسطينيين، ومنهم العديد من الأطفال، وجرح آلاف الأشخاص، وما أُلحق من دمار كبير بالممتلكات والمرافق الأساسية في قطاع غزة.

وتؤكد الحركة مجددا أن هذا العدوان العسكري الإسرائيلي المرفوض على السكان المدنيين الفلسطينيين يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأنه يصعّد دورة العنف ويهدد السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تهديده لعملية السلام الهشة بين الجانبين.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية وأعمال العنف، وتنفيذ وقف عام وفوري لإطلاق النار. وينبغي أن توقف إسرائيل فورا جميع هجماتها العسكرية وأن تمتثل بصرامة لجميع التزاماتها، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، وذلك بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تحث الحركة إسرائيل على الامتثال غير المشروط لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنين في وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

وبالنظر إلى القصف العشوائي للسكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلا عن الأزمة الإنسانية الخطيرة السائدة في غزة، فإن حركة عدم الانحياز تدعو أيضا إلى توفير الحماية فورا للسكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة.

وتعرب الحركة عن القلق البالغ والمتزايد إزاء الأزمة الإنسانية التي يواجهها السكان الفلسطينيون في غزة نتيجة للأعمال العسكرية الجارية، واستمرار إغلاق جميع المعابر الحدودية وعرقلة وصول المعونة الإنسانية، بما فيها الأغذية والأدوية، والنقص في إمدادات الوقود والكهرباء من إسرائيل إلى غزة. وفي هذا السياق، تناشد حركة عدم الانحياز إسرائيل أن تنهي العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، وأن تسمح بفتح المعابر الحدودية إلى قطاع غزة، فورا وبشكل دائم، وذلك لكفالة حرية وصول المعونة الإنسانية وغيرها من الإمدادات والسلع الأساسية، فضلا عن تيسير مرور الأشخاص من قطاع غزة وإليه.

ونظرا لخطورة هذه الأزمة، تعرب حركة عدم الانحياز عن إحباطها الشديد لعجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين. فعلى الرغم من مرور أكثر من أسبوع على الهجمات العسكرية المستمرة التي ألحقت بالغ الضرر بالسكان المدنيين

وزادت من عدم الاستقرار وأججت التوترات في المنطقة، عجز مجلس الأمن، وللأسف، عن اتخاذ أي تدابير ملموسة لوقف العدوان. مرة أخرى، تطالب الحركة مجلس الأمن بأن يعالج هذه الحالة الخطيرة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف وينسق جهوده لوضع حد لهذه الأزمة وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لدعم عملية السلام وتعزيزها وضمان الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ذلك هو مفتاح تسوية سلمية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والصراع العربي – الإسرائيلي كله، وهو السبيل الوحيد لضمان سلام دائم في المنطقة.

والحركة على اقتناع بأنه لا يمكن حل هذا الصراع عسكريا. وفي هذا السياق، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا التزامها بالحل السلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يساور البرازيل بالغ القلق إزاء حجم وخطورة التطورات في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في الأيام الأخيرة. وقد أبدت البرازيل آراءها على نطاق واسع من خلال إصدار البيانات الصحفية منذ بدء العملية الإسرائيلية في غزة. إننا ندين أعمال العنف من الجانبين ونشجب الرد العسكري الإسرائيلي المفرط على الهجمات الصاروخية غير القانونية ضد أراضيها، والتي يجب أن تتوقف أيضا. إن دوامة العنف الجديدة العنف تلحق بالمدنيين الألم والكرب بصورة غير عادية. إننا ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وفتح المعابر الحدودية إلى قطاع غزة للسماح بوصول المعونة الإنسانية وللتخفيف من الحالة الإنسانية التي لا يمكن استمرارها هناك.

إن وقف إطلاق النار مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى نظرا لأعداد الوفيات المتصاعدة والمحنة اليائسة لسكان غزة، حيث يتفق المراقبون الحياديون والموثوق بهم، بما فيهم الأمم المتحدة، على أن بوادر كارثة إنسانية بدأت تلوح في الأفق. وفقدان الأرواح البريئة في إسرائيل أمر محزن أيضا وينبغي أن يتوقف.

وفضلا عن ذلك، نضم صوتنا إلى صوت أعضاء مجلس الأمن في الدعوة إلى حل عن طريق المفاوضات. فلا يمكن تحقيق السلام الدائم إلاّ من خلال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود دولية معترف بها، مع الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن.

واليوم، يتوقع الرأي العام العالمي أن تتخذ الأمم المتحدة ودولها الأعضاء إجراءات فعالة. وفي هذا المسعى، على مجلس الأمن أن يضطلع بدور، رغم أنه لا يقتصر عليه وحده. فجميعنا نتشاطر اهتماما مشتركا في مجلس محترم وفعال. ولسوف تتراجع مشروعيته وفعاليته إذا ساد تصور بأنه يتردد في تنفيذ واجبه القانوني والسياسي بصون واستعادة السلم والأمن الدوليين.

وفي الفترة الأخيرة، أكد الرئيس لولا مجددا استعدادنا للتعاون بقدر أكبر مع المجتمع الدولي للحيلولة دون تفاقم الأزمة الحالية والنهوض بقضية السلام حقا. وسيكون هذا هو الهدف الأساسي للمؤتمر الموسع الذي اقترحه مؤخرا الرئيس لولا نفسه. ومبادرة كهذه يمكن أن تيسر عمل المجلس.

وسيقوم وزير الخارجية البرازيلي سيلسو أموريم بزيارة المنطقة عما قريب. وسيناقش السبل الممكنة لمعالجة الأزمة الحالية بصورة فعالة ولمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تحقيق السلام. وقد تشجعنا بمبادرة الرئيسين حسني مبارك وساركوزي، التي أُعلن عنها يوم أمس. ونرحب أيضا بزيارة الأمين العام للمنطقة. وسيعقد مجلس حقوق الإنسان دورة خاصة يتم النظر فيها حاليا، ويمكن أن تعزز أيضا مساعينا المشتركة. وفضلا عن ذلك، يعتبر تحسين المساعدة الإنسانية أمرا حتميا. وبطلب من السلطة الفلسطينية، سترسل البرازيل ١٤ طنا من المواد الغذائية والأدوية إلى غزة.

لكن هذه الجهود لا تعفي هذا الجهاز من اتخاذ إجراء نحن في حاجة ماسة إليه، وهو مطالبة جميع الأطراف بوقف أعمال العنف فورا. ويتعين على جميع الأطراف أن تتقيد بوقف إطلاق النار الذي يدعو إليه مجلس الأمن تقيدا تاما. فبعد عدد كبير من العقود، لا يوجد أدنى تصور لدى المرء بأنه يوجد حل عسكري للصراع أو أنه يمكن تحقيق إنجازات سياسية دائمة بواسطة استعمال القوة. ولا يمكن السماح للعنف بأن يكون أداة سياسية. كما يمكن وضع آلية دولية لمراقبة وقف الأعمال القتالية بصورة دائمة. وستكون البرازيل على استعداد للإسهام في هذه الآلية إذا رأت الأطراف أنها مفيدة.

وبالدرجة نفسها من الأهمية، يتعين على المجلس كفالة أن تلبي جميع الأطراف بصورة تامة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية لقطاع غزة. وعلى جميع الأطراف – بما في ذلك دولة إسرائيل بصفة خاصة في ضوء قوتها النسبية – أن تلتزم في كل حالة وفي جميع الأوقات التزاما تاما بالقانون الإنساني الدولي وأن تحترم حقوق الإنسان.

ونرحب بإعلان إسرائيل أمس أنها ستفتح ممرات إنسانية في غزة. فهذه خطوة أولى ينبغي أن تكملها فورا تدابير أخرى. وفي الوقت نفسه، نؤكد مجددا أن استهداف السكان المدنيين – من خلال إطلاق الصواريخ؛ أو الأعمال العسكرية التي يرجح أن تلحق ضررا بالمدنيين الأبرياء، وبخاصة النساء والأطفال؛ أو أية وسائل أخرى – هي أعمال غير مقبولة. إن الوفيات في صفوف المدنيين التي سببتها الأعمال العسكرية الإسرائيلية في محيط مدارس الأمم المتحدة في غزة في الأيام الأخيرة مثال مأساوي على ما تنطوي عليه الحالة الراهنة من مخاطر لا يمكن السكوت عليها.

ووقف أعمال العنف أيضا أداة رئيسية للسماح باستئناف عملية السلام بصورة جدية وبأسرع ما يمكن. ولا يمكن إحراز التقدم في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ولا في المصالحة الداخلية المطلوبة بين الفلسطينيين عندما تكون النيران مشتعلة في غزة، وعندما يعيش سكانها، وكذلك سكان جنوب إسرائيل، في خوف على حياتهم. وبالمثل، لن تسنح فرصة حقيقية لعملية التفاوض إذا لم يتم تذكير جميع الأطراف بوضوح وقوة بأن المجتمع الدولي يعتبر التسوية العادلة والشاملة السبيل الوحيد المعقول والمقبول للمضي قدما نحو الأمام. ومجلس الأمن هو الوحيد الذي بإمكانه أن ينقل هذه الرسالة بمصداقية.

وعندما يستتب الهدوء، يتعين على مجلس الأمن أن يساعد عملية السلام بصورة أكثر حزما، ودون تمييز، ودون المساس بدور الدول الأعضاء منفردة، ودور مجموعات الدول الأعضاء أو المنظمات الأخرى. وعلى المجلس عند كل منعطف، أن يقرر أفضل السبل للإسهام بصورة أفضل في الحل السلمي للصراع. الآن هو وقت العمل، بما في ذلك من خلال تنفيذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي بموجبه ألزم هذا الجهاز المجتمع الدولي بعدد من الأهداف. ومن بين تلك الأهداف عدم جواز عكس نتائج المفاوضات؛ والوفاء

بالواجبات بموجب خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، على النحو الذي نص عليه تفاهم أنابوليس المشترك؛ والامتناع عن اتخاذ أية خطوات من شأنها أن تقوض الثقة أو تمس بنتيجة المفاوضات؛ وتكثيف الجهود بغية تحقيق الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي لجميع دول المنطقة. لقد أحبطت الأحداث الأخيرة وعواقبها المأساوية كل هذه الأهداف. وكما ذكر العديد من الوفود في الاجتماع المعقود في ١٦ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.6045)، فإن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) قد وضع المجلس في اختبار صعب. ولا بد من للمجلس أن يجتاز ذلك الاختبار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد بالوس (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المرشح كرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود؛ وليختنشتاين، البلد في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق إزاء القتال المتواصل، ومحنة المدنيين داخل غزة وحولها والمعاناة والكرب اللذين يعاني منهما جميع السكان المدنيين في المنطقة. ونشجب الأعمال العدائية المستمرة، التي سببت عددا كبيرا من الإصابات في صفوف المدنيين، ونود أن نعرب عن تعازينا المخلصة لأسر الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين. ونشعر بقلق عميق إزاء فقدان حياة المدنيين في مدرسة الأمم المتحدة في جباليا نتيجة الأعمال العسكرية الإسرائيلية.

لقد عقد الاتحاد الأوروبي عزمه على بذل كل جهد للمساعدة في وقف العنف الحالي، وهو يدعو مجددا إلى وقف فوري للأعمال العسكرية على الجانبين. يجب أن يكون هناك وقف غير مشروط للهجمات الصاروخية التي تطلقها حماس على إسرائيل، ووضع حد للأعمال العسكرية الإسرائيلية.

يناشد الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف أن تفي تماما بواجباتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأن الحل العسكري في غزة أمر غير وارد، ويدعو إلى عقد هدنة دائمة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة الرئيسين مبارك وساركوزي ويتابع بتفاؤل التطورات الأخيرة في ذلك الاتجاه.

ويدعو الاتحاد الأوروبي الأطراف أيضا، وبخاصة إسرائيل، للسماح فورا بعبور المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة دون عوائق وبأمان. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار إسرائيل وقف عملياتها العسكرية لمدة ثلاث ساعات ويدعوها لفتح ممر إنساني في غزة للسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول بحرية إلى القطاع. كذلك يعلن الاتحاد الأوروبي استعداده لزيادة المساعدة التي يقدمها لتحسين الأوضاع الإنسانية للمحتاجين، وهي في الأصل مساعدات كبيرة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بالكامل الجهود الدولية المبذولة لإيجاد تسوية فورية للنزاع الراهن وسيشارك فيها بنشاط. ولقد اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في باريس في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأعدوا مقترحاتهم لتسوية النزاع. وبعد ذلك قام وفد وزاري أوروبي بقيادة رئاسة الاتحاد الأوروبي، ممثلة في وزير خارجية الجمهورية التشيكية، السيد كاريل شوارزنبيرغ، بزيارة المنطقة سعيا إلى وضع حد للعنف

والتخفيف من المعاناة الإنسانية الراهنة ومناقشة مقترحات الاتحاد الأوروبي المتفق عليها في باريس.

أولا، يحتم الوضع الحالي على الأرض إعلان وقف إطلاق النار فورا. ولا بد من وقف الهجوم بالصواريخ على إسرائيل من قبل حماس دون شروط، ولا بد من إنهاء العملية العسكرية الإسرائيلية. ويجب أن يفضي وقف القتال إلى فتح كل المعابر الحدودية بشكل دائم وطبيعي، كما ينص على ذلك اتفاق التنقل والعبور المبرم عام ٢٠٠٥. والاتحاد الأوروبي على استعداد لإعادة إيفاد بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة على الحدود إلى رفح من أجل إتاحة إعادة فتحها، بالتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. وهو مستعد أيضا للنظر في إمكانية تقديم مساعدته لنقاط العبور الأخرى شريطة أن تحل المسائل المتعلقة بالأمن حلا مرضيا.

ثانيا، لا بد من عمل إنساني فوري. ويجب إيصال الغذاء والإمدادات الطبية والوقود إلى قطاع غزة وتأمين الجرحى بأمان وتيسير وصول العاملين في المجال الإنساني فورا عن طريق فتح نقاط العبور. ولقد أوفد الاتحاد الأوروبي بعثة ميدانية للاستجابة للمتطلبات بأسرع ما يمكن بالتعاون مع الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية.

أخيرا، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على الحاجة إلى تسريع عملية السلام. وفي ذلك السياق، رحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وإننا نعتقد جازمين بأنه لا يوجد حل عسكري ممكن للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، في غزة أو في سواها. إن تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يجب أن تتم على أساس عملية أنابوليس ووفقا لمرجعية مؤتمر مدريد، وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخارطة الطريق في إطار المجموعة الرباعية. ولا بد أن تؤدي تلك التسوية إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية متمتعة بمقومات الحياة في الضفة الغربية وغزة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

ورغبة من الاتحاد الأوروبي في تحقيق تسوية دائمة فإنه يكرر استعداده، دون التدخل في المفاوضات أو استباق نتائجها، لتقديم المساعدة في تنفيذ اتفاقية نهائية للسلام حينما يحين الأوان. ويدعو الاتحاد الأوروبي الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تهدد إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة، متمشية مع القانون الدولي.

ويدرك الاتحاد الأوروبي تمام الإدراك مسؤولية المجتمع الدولي، وبخاصة اللجنة الرباعية، في هذا الأمر. كذلك يكرر الاتحاد الأوروبي أهمية التزام الشركاء العرب بشكل مستدام وعريض وبنّاء. ويرى في هذا الصدد أن مبادرة السلام العربية تمثل قاعدة راسخة وملائمة لبناء السلام في الشرق الأوسط ويجب أن تلقى الاهتمام من الأطراف كافة.

كما يشجع الاتحاد الأوروبي المصالحة بين الفلسطينيين أنفسهم خلف الرئيس محمود عباس، ويشيد بجهود مصر وجامعة الدول العربية ويعرب عن استعداده لمساندة أي حكومة تحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية وتساند بقوة مفاوضات السلام مع إسرائيل وتنتهج السياسات والتدابير التي تعبر عن مبادئ المجموعة الرباعية.

ختاما، اسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد أن الاتحاد الأوروبي قد عقد العزم على المساهمة مع أعضاء المجموعة الرباعية الآخرين ودول المنطقة في وضع حد للعنف وإعادة إطلاق عملية السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البدء أن أعرب عن شكرنا لإتاحة هذه الفرصة لنا كدول غير أعضاء في مجلس الأمن للتعبير عن وجهات نظرنا بشأن الوضع الخطير السائد في قطاع غزة.

إن التطورات الأخيرة في قطاع غزة تبعث على القلق وتبرهن مرة أخرى أن الضحايا الرئيسيين للعنف والعمليات العسكرية هم المدنيون الأبرياء، وبخاصة الفلسطينيين منهم. وقد أدانت الحكومة الأرجنتينية عند بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية في ٣ كانون الثاني/يناير تلك العمليات والاستخدام غير المتكافئ للقوة من قبل إسرائيل، مثلما أدانت الهجمات الصاروخية المستمرة من قبل الجماعات الفلسطينية على الأراضي الإسرائيلية.

لقد تفاقمت الأعمال القتالية في الأيام القليلة الماضية على الرغم من النداءات المتكررة التي أطلقها المجتمع الدولي، وبالأمس فقط شهدنا مصرع أكثر من ٤٠ مدنيا نتيجة للهجوم الإسرائيلي على مدرسة تابعة للأمم المتحدة في قطاع غزة. ويدين بلدي ذلك الهجوم أشد ما تكون الإدانة ويرى ضرورة القيام بتحقيق دولي مستقل لتحديد المسؤوليات ومنع حدوث مثل تلك الأعمال مرة أخرى. وإنني، باسم الأرجنتين، حكومة وشعبا، أتقدم بأحر التعازي لأُسر ضحايا هذا الصراع.

لقد كان رد الجيش الإسرائيلي بعد ٢٧ كانون الأول/ديسمبر متجاوزا الحدود ومفرطا. إن على إسرائيل أن تحترم بالكامل التزاماتها في إطار القانون الإنساني الدولي وأن تتخذ كل التدابير اللازمة لكفالة حماية المدنيين الفلسطينيين. وتدل تقارير الأمم المتحدة وغيرها من التقارير بشأن عدد القتلى في أوساط المدنيين الفلسطينيين نتيجة للقصف والعمليات الإسرائيلية البرية على أن تلك الاحتياطيات لم تتخذ.

ولهذا السبب يرى بلدي أن الأولوية العاجلة هي إعلان وقف إطلاق النار لوضع حد للعنف والعمليات العسكرية. على القوات الإسرائيلية أن تنسحب من قطاع غزة وأن توقف هجماتها على تلك الأراضي. وإن المقترح الإسرائيلي بوقف إطلاق النار لبضع ساعات استجابة غير مقبولة على الإطلاق لأنها لا تساهم بأي شكل من الأشكال في تلبية الاحتياجات الطارئة للمدنيين الفلسطينيين. إن المطلوب في هذه الساعة هو إنهاء القتال بصورة دائمة ودون شروط.

وبما أن الطرفين عاجزان وحدهما عن الوصول إلى الاتفاق، فإن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته وأن يعتمد قرارا بهذا الشأن. إن المجلس لا يجوز له التهرب من هذه المسؤولية دون أن يلحق ضررا بليغا بمصداقية الأمم المتحدة. ويؤيد بلدي الجهود المختلفة المبذولة حاليا لتهيئة الظروف المناسبة لاعتماد قرار من هذا القبيل.

إن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة مدعاة للقلق. كما يتعذر، في مثل هذه الظروف، وصول المساعدات الدولية على السكان المتضررين. وإذا لم نتحرك بسرعة على الأمد القريب، فإن تلك الأوضاع ستتفاقم وتخلق أزمة إنسانية كبرى قد تمتد آثارها إلى أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني.

وتعكف الأرجنتين حاليا على إعداد مجموعة من المساعدات الإنسانية لغزة. ولدينا الاستعداد لضم جهودنا إلى جهود سائر المجتمع الدولي. غير أن تلك الجهود لن تجدي نفعا ما لم تصل المساعدة فورا إلى آلاف الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين الذين يتعذبون في هذه اللحظة نتيجة لأعمال العنف. لذلك من المهم بصفة عاجلة أن يُعلن وقف لإطلاق النار، لكي تتمكن الوكالات الإنسانية من الانتشار على الأرض وبدء العمل.

وأخـيرا، أود أن أقـول إن الـصراع الإسـرائيلي الفلسطيني مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن منذ أكثر من ٦٠ عاما. وتوضح لنا الأزمة الراهنة مرة ثانية الأهمية الملحة لتحقيق سلام دائم في المنطقة يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية لها مقومات البقاء ومتواصلة الأجزاء تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

وترجو الأرجنتين أن ينهض مجلس الأمن هذه المرة بمسؤولياته ويسهم في إنهاء القتال على الفور وفي تهيئة الأوضاع الضرورية لتحقيق السلام، بما يعود بالفائدة على جميع الشعوب التي تعيش في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): على مدى أسبوعين تقريبا الآن والهجوم العسكري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة مستعر بلا هوادة. وبالأمس فقط شهدنا انزلاقه إلى عمق آخر سحيق، حيث جاءت الأنباء بتوجيه إسرائيل ضربات إلى المدارس التي تقوم بإدارتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فسقط المدنيون الأبرياء ضحايا، ومن بينهم النساء والأطفال الباحثون عن ملاذ من القصف. ومرة أخرى تدين إندونيسيا بأشد لهجة ممكنة الهجمات العسكرية الإسرائيلية على الفلسطينيين في قطاع غزة، التي تتنافى مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ومن الأدلة على خطورة الحالة أن مجلس الأمن قد استمع مباشرة يوم أمس من الأطراف الرئيسية المعنية. ونعرب عن تقديرنا الشديد لحضور كل من الرئيس محمود عباس، ووزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ووزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، والأمين العام للجامعة العربية نفسه، وللبيانات التي أدلوا بها. والواقع أننا نقدر مختلف الجهود الدبلوماسية المكثفة الجارية لوضع حد للقتال، ونجدها مشجعة. وتولي إندونيسيا أهمية خاصة للجهود القوية التي يبذلها الأمين العام بالتنسيق مع بلدان المنطقة. ويتسم الدور الذي تؤديه بلدان المنطقة لتعزيز السلام فيها، فرادى أو جماعة من خلال جامعة الدول العربية، بأهمية محورية بشكل خاص.

وتبرز هذه الجهود الدبلوماسية المكثفة حقيقة صارخة هي استمرار انعدام الموقف الرسمي والموحد من جانب المجلس. فبدلا من أن يضيف مجلس الأمن إلى الموقف الموحد الذي تم التوصل إليه في البيان الصحفي لرئيسه في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عجز المجلس حتى الآن عن العمل على اتخاذ تدابير أكثر قوة لإنهاء جميع أعمال العنف والأنشطة العسكرية واستعادة وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وندرك أشد الإدراك بطبيعة الحال عملية المفاوضات الدبلوماسية المضنية وضرورة صياغة قرار شديد الحذق والتوازن. غير أنه عندما تستمر الحالة في الميدان في التدهور ويستمر المدنيون الأبرياء في السقوط ضحايا، فإن ثمن التأخير لا يمكن تقديره. ومن ثم تهيب إندونيسيا بالمجلس أن يبعث دون إبطاء رسالة بالغة الوضوح والبساطة مؤداها: أوقفوا القتال. لا بد من عكس مسار حلقة العنف. ولا بد من مد يد المساعدة للضحايا. ولا بد من إحياء عملية السلام. والواقع أن عملية السلام ذاتها، بمعزل عن الموت والدمار الناجمين عن العمليات العسكرية الإسرائيلية، معرضة أيضا للخطر في نهاية المطاف. ونعتقد أنه يجب على الفور التوصل إلى وقف دائم ذي مصداقية لإطلاق النار، مصحوب بالآلية الدولية اللازمة.

ولا يقل عن ذلك إلحاحا رفع الإغلاق عن معابر غزة وإتاحة سبل وصول المواد الإنسانية على نحو مستمر ودائم. ويدعو وفدي إلى تيسير وصول الأشخاص، بمن فيهم العاملون في الحقل الإنساني، ووصول اللوازم الضرورية إلى قطاع غزة دون عائق. فغزة لا تستطيع وحدها أن تنهض بالتصدي للتحديات الإنسانية القائمة في قطاع غزة. وهكذا فإن استمرار المجتمع الدولي في توفير المساعدة الطارئة والإنسانية للشعب الفلسطيني في غزة لا يزال بالغ الأهمية.

ولا يمكننا أن نغفل تجاهل إسرائيل لنداء مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. والحالة ذات الأبعاد التي نراها في الشرق الأوسط جديرة باستجابة جدية وسريعة من المجلس. ويحدونا لذلك أمل شديد في أن يتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤوليته باتخاذ قرار حازم ورسمي.

ونرى أنه في حالة استمرار عجز المجلس عن اتخاذ إجراء، ينبغي التماس طرق بديلة للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، بدعم من الأطراف المتأثرة مباشرة، وذلك بالرجوع إلى قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥) ''متحدون من أجل السلام''.

ويحدد ميثاق الأمم المتحدة بجلاء أن صون السلام والأمن هو أحد مقاصد المنظمة. وفي هذا الظرف الحرج، نجد أنفسنا مطالبين بأن نرقى إلى مستوى ذلك الهدف، وألا ندخر وسعا في إنهاء العنف في غزة والتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد عامل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لأعرب عن قلقنا الشديد إزاء الحالة السائدة في قطاع غزة ولأؤكد مجددا تضامننا مع الشعب الفلسطيني. إن باكستان تشاطره آلامه ومعاناته في ظروف محنته الاستثنائية هذه.

إن سكان غزة المحاصرين، الذين حرمهم الاحتلال الإسرائيلي من ممتلكاتهم وطردهم من ديارهم، يتعرضون مرة ثانية للتعذيب بفعل حملة عسكرية وحشية تشنها السلطة القائمة بالاحتلال. ويشهد المجتمع الدولي مصدوما ومروعا على مدى ١٢ يوما الآن هذه المأساة الإنسانية التي لا يمكن تصورها والأزمة الإنسانية الخطيرة التي تتكشف أبعادها في غزة نتيجة لاستخدام إسرائيل القاسي والمفرط والعشوائي للقوة.

ولا يمكن القبول بقتل مدنيين من أي من الجانبين. وقد دعونا إلى وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل. فتلك الأعمال لا تفيد القضية الفلسطينية بأي حال. غير أن المحاولات المبذولة لتبرير القوة الغاشمة والرد الهائل غير التناسبي على تلك الصواريخ من جانب إسرائيل في غير محلها. فهذه المحاولات على ما يبدو تسعى لإخفاء أصول الصراع، والسبب الجذري له، وهو الاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني والإحباط الواضح الذي يستشعره السكان المضطهدون والمحرومون الذين يرزحون تحت قبضة السلطة القائمة بالاحتلال الخانقة وحصارها لهم.

وقد نقلت التقارير ووثقت وسائط الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية والأمم المتحدة على نطاق واسع الأبعاد الهائلة للموت والدمار الذي تسببه هذه الحملة الإرهابية التي تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية في غزة خاصة، والتي لم تترك منازل أو منشآت مدنية أو أماكن للعبادة أو ملاجئ للمدنيين أو حتى مدارس الأمم المتحدة. بل يوجد بين مئات الذين استشهدوا وآلاف المصابين من جراء هذا الاستهداف الدقيق والقصف الذكي

المزعوم عشرات النساء والأطفال. ولا يمكن تبرير تلك الأفعال بأي ذريعة مهما كانت. فهي ترتكب في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وينبغي أن تجري المحاسبة على تلك الانتهاكات.

وقد أدانت حكومة باكستان وشعبها أشد الإدانة، كما أدان المجتمع الدولي بأسره، هذا العدوان وهذا السفك لدماء الأبرياء في غزة. ووجهنا نداء لوقف أعمال القتال والعنف، وندعم جميع الجهود الرامية إلى بلوغ تلك الغاية. ونرى أن استخدام القوة لا يتنافى مع المبادئ والأعراف الدولية فحسب، بل إنه أيضا، كما أثبتت تجارب الماضي، يأتي بنتائج عكسية. إن الفشل في وقف العدوان لن يؤدي إلا إلى إدامة دورة العنف وتغذية اليأس والغضب والتطرف. ونحن نحيط علماً بوقف الهجمات، ونأمل بصدق أن يصبح ثابتاً. فاستئنافها، وما ينتج عنها من خسائر في أرواح المدنيين، أمر غير مقبول.

ومن المنظور الأوسع، يساورنا قلق عميق من أن الحالة المتدهورة في غزة نتيجة الهجمات الإسرائيلية قد تؤدي إلى تصعيد التوتر في المنطقة، وتقوّض جهود الدفع قدُما بتسوية سلمية وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، التي تُعتبر المدخل إلى تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

إن الأزمة في غزة تتطلب استجابة جماعية وفعالة عاجلة من المجتمع الدولي. فلا يمكنها الانتظار بينما يتواصل قتل الأبرياء. وكان متوقّعاً من مجلس الأمن، وفقاً لمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يحشد تلك الاستجابة وأن يقودها. لكن المجلس لم يستطع التصرف مرة أخرى. وتوخيا للصدق، لم يُسمح له بأن يتصرف. إنه لم يستطع أن يدرك الإدانة الدولية للحالة في غزة. ولم يتمكن من الاستفادة من الدعم العالمي لوقف فوري لإطلاق النار، ومساندة الجهود العديدة المبذولة من شركاء إقليميين ودوليين لضمان السلام. كما أنه لم يستطع التجاوب مع النهج ومع الاقتراحات البنّاءة التي قدّمتها المجموعة العربية، التي لها بيننا حالياً وفد رفيع المستوى.

في ظل هذه الظروف، يصبح صمت المجلس وعدم تصرفه غير قابلَين للتفسير، ويشكلان ضربة إضافية لمصداقيته ومشروعيته اللتين هما موضع تشكيك أصلاً – وهذه نقطة أثارها تكراراً وفود عديدة في المناقشة أمس. ومن المفارقات أن هذا التباطؤ من جانب المجلس يأتي في أعقاب قراره ١٨٥٠ (٢٠٠٨) الذي اتخذه مؤخراً في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وعلى الرغم من ملاحظة أوجه القصور في هذا القرار، فقد كنا نأمل أن يتسنى بذل جهود حقيقية ومخلصة للوفاء بالالتزامات الأساسية التي ينطوي عليها من أجل السلام. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يقف بثبات وراء دعوته جميع الأطراف إلى القيام بواجباتها والامتناع عن اتخاذ أية خطوات من شأنها تقويض الثقة أو المساس بنتائج المفاوضات. فيجب على المجلس أن يوقف العدوان الإسرائيلي لكي يسهم في تهيئة أجواء مؤاتية للسلام والمفاوضات.

إننا نؤيد مطالبة المجلس بأن يتخذ، بدون أي إبطاء إضافي، قراراً يُجبر إسرائيل على وقف عدوانها فوراً، ويطلب وقفاً فوريا وثابتا لإطلاق النار، واحتراماً كاملا له من قِبل كلا الطرفين، وينص على الرفع الكامل للحصار عن غزة، وفتح المعابر الحدودية، وضمان الحركة والظروف الآمنة للعمل الإنساني، وإيجاد آلية لضمان حماية السكان المدنيين ورصد وقف إطلاق النار وتعزيز الوحدة والمصالحة الداخلية بين الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد نؤيد مشروع القرار الذي قدّمته ليبيا بالنيابة عن المجموعة العربية، والذي يتوافق أيضاً مع

البيـان الختـامي للاجتمـا ع الاسـتثنائي للّجنـة التنفيذيـة لمنظمـة المؤتمر الإسـلامي على مـستوى وزراء الخارجيـة، الـذي عُقـد في جـدة، في المملكـة العربيـة الـسعودية، في ٣ كـانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

نـودّ أن نـشير أيـضا إلى أن مجموعـة منظمـة المـؤتمر الإسلامي في جنيف، بالتنسيق مع المجموعة العربية، والمجموعة الأفريقيـة وحركـة عـدم الانحيـاز، طلبـت عقـد دورة خاصـة لمجلس حقـوق الإنـسان في ٩ كـانون الثـاني/ينـاير، لمعالجـة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها العدوان على قطاع غزة.

وإلى جانب هذه الخطوات، يجب على المجتمع الدولي أن يعيـد تركيـز اهتمامـه ويـضاعف جهـوده لتحقيـق الهـدف الأكـبر، وهـو الـسلام العـادل والـدائم والـشامل في الـشرق الأوسـط، وحـل القـضية الفلـسطينية علـى أسـاس القـانون الـدولي، والتنفيـذ الكامـل لقـرارات الأمـم المتحـدة واتفاقاتها ذات الصلة، وعلى أساس واجبات الأطراف والإطار الـذي حدّدتـه مرجعيـة مدريـد، وخريطـة الطريـق ومبـادرة السلام العربية.

نـودّ أن نختـتم كلمتنـا بإعـادة تأكيـد دعـم باكـستان الثابت والكامل لإقرار حقوق الـشعب الفلـسطيني غـير القابلـة للتصرف، في تقرير مصيره وسيادته في دولتـه، دولـة فلـسطين المستقلة والمتمتعة بمقومات البقاء، على أسـاس حـدود مـا قبـل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

الـرئيس (تكلـم بالفرنـسية): أعطـي الكلمـة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسـة الـشعب الفلـسطيني لحقوقـه غـير القابلة للتصرف، سعادة السيد بول بادجي.

السيد بـول بـادجي (تكلـم بالفرنـسية): اسمحـوا لي أولاً أن أهنئكم، سيدي الـرئيس، علـى تـولّيكم رئاسـة مجلـس الأمن في هذا الـشهر الأول مـن عـام ٢٠٠٩. إنـني مـوقن بـأن أعمال هذا الجهاز الهام بفـضل خـبرتكم في إجراءاتـه والمسائل المعروضـة عليـه سـتكون مثمـرة. وأود أن أغتـنم هـذه الفرصـة لأحيّـي الـسفير نـيفين يوريكـا، الممثـل الـدائم لكرواتيـا، علـى الطريقــة المتميّــزة الــتي أدار بهــا أعمــال المجلــس طــوال الشهر الماضي.

إنني ممتنّ لكـم، سـيدي، ولبقيـة أعـضاء المجلـس، علـى منحي الفرصة، بصفتي رئيس اللجنـة المعنيـة بممارسـة الـشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للمـشاركة في هـذه المناقشة للحالة الخطيرة في غزة، الناجمة عن الهجوم العـسكري الوحـشي، والمتعمَّـد والمتواصـل الـذي بدأتـه إسـرائيل قبـل ١٢ يوما.

تـدين اللجنـة بقـوة هـذا الهجـوم العـسكري والتـدمير الـذي ترتكبـه إسـرائيل في قطـاع غـزة، والـذي قتـل أكثـر مـن ٦٠٠ فلـسطيني، وجـرح الآلاف غيرهـم، معظمهـم مـدنيون أبرياء. وتطالب اللجنة بأن توقـف إسـرائيل فـوراً، وبـدون أيـة شروط، حملتها العسكرية المميتة ضد الـشعب الفلـسطيني في قطاع غزة. وعلى إسرائيل أن تتحمّل مـسؤولية قتـل وجـرح المـدنيين الأبريـاء العـزل، بمـن فـيهم النـساء والأطفـال، الأمـر الــذي يــشكل انتــهاكاً فاضــحاً لمبــادئ القــانون الــدولي. كما تطالب اللجنة بـأن تفـتح إسـرائيل فـوراً المعـابر الحدوديـة مع غزة، للسماح بإيصال المساعدة الطبية العاجلـة إلى جانـب المـواد الأساسـية للـشعب الفلـسطيني، الـذي هـو في أمـسّ الحاجة إليها.

والحـصار الـذي ظـل مـشدّداً على قطـاع غـزة طـوال السنة الماضية كان قد أدى إلى كارثة إنسانية. وتؤكـد اللجنـة أن اتفاقيـة جنيـف تقـضي بأنـه يجـب علـى الـدول القائمـة بالاحتلال أن تحمي المدنيين المقيمين تحت احتلالهـا، ولا سـيما بتزويدهم بالخدمات الاجتماعية مثل الغذاء والدواء.

لقد عارضت اللجنة دائما وأدانت باستمرار الهجمات الصاروخية التي تقوم بها الجماعات الفلسطينية على الأراضي الإسرائيلية. وهي تدعو مجدداً إلى وقف فوري لهذه الهجمات، التي تعطي إسرائيل الذريعة لاعتداءاتها العسكرية على قطاع غزة، علماً بأنه من غير المقبول مطلقاً أن يعاقَب سكان قطاع غزة كلهم، عقاباً جماعيا، على هجمات تُرتكَب على أيدي جماعات أو أفراد.

تذكّر اللجنة الحكومة الإسرائيلية بأن مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة قد أكد مرات عديدة أن الاتفاقية تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ثم أُعيد تأكيد ذلك من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن. فقطاع غزة لا يزال أرضاً محتلة لكون إسرائيل تتحكم بالحياة اليومية للسكان الفلسطينيين، حتى أدقّ تفاصيلها. ولا بدّ للمجتمع الدولي من اتخاذ إجراء فوري لإنهاء ما يشكل انتهاكاً فاضحا لهذا الصك الدولي الهام. وتحث اللجنة بالتحديد الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة على أن تتخذ فوراً إجراءات حاسمة للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ١، أي التقيد الكامل بالاتفاقية، وضمان الامتثال لها في جميع الظروف.

وتعتقد اللجنة بأن المجتمع الدولي بأسره مسؤول عن إنهاء هذه المذبحة. وبالنظر إلى خطورة الوضع، تعتقد اللجنة أنه يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن يبذل كل ما في وسعه لإنهاء الأزمة فورا باتخاذ إجراءات محددة وفعالة لحماية السكان المدنيين. ولبلوغ تلك الغاية، تعتقد اللجنة أن المجلس يجب أن يتعاون عن كثب مع الأطراف ومع جميع الجهات الفاعلة المشاركة، لا سيما مع المجموعة الرباعية والشركاء الإقليميين. وهذا الجهد سيساعد على منع وقوع مزيد من الضحايا وتهدئة الوضع على الأرض. وينبغي للوقف الفوري والدائم لإطلاق النار أن تعقبه فوراً تدابير تهدف إلى البحث عن حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في إطار المفاوضات الجارية وإقامة دولة فلسطينية متمتعة بمقومات الحياة، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة في هذا المنعطف الصعب، وبالإعراب عن تمنياتي لكم بالنجاح في رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر.

كما ذكر متكلمون كثيرون بالأمس واليوم، بالرغم من مظاهر الغضب العارم وأشكال الكرب التي أبداها المجتمع الدولي على مستوى العالم، لا تزال تستمر دون هوادة المذابح البغيضة والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني البريء في قطاع غزة، وإننا نشاهد كل يوم وجها جديدا لهذا العدوان الغاشم وهذه الجريمة الشرسة. ونتيجة لهذه الفظائع، قتل بشكل وحشي في غزة مئات من المدنيين دون رحمة وجُرح الآلاف، معظمهم من النساء والأطفال.

ويشاهد المجتمع الدولي بسخط وغضب ارتكاب بعض من أشد الأمثلة الصارخة على الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية والمذابح الجماعية التي يرتكبها نظام أرعن ووحشي لا يعرف حدودا في انتهاك أكثر المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان. ويبدو كما لو أن حياة هذا النظام الإجرامي تعتمد على سفك الدماء وإدامته، أو أنه لا يتغذى إلا على جرائم الحرب والعدوان والاحتلال وإرهاب الدولة.

لا يزال سكان غزة يتعرضون لمعاناة يعجز عنها الوصف و لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث للبشرية. ومن المروع أنه يتعين على العالم المتحضر أن يشاهد، في القرن

الحادي والعشرين، سكانا بأسرهم يعيشون تحت حصار خانق، ويتم تجويعهم وحرمانهم من معظم المستلزمات الأساسية، بما فيها الخبز ومياه الشرب، ويذبحون بأكثر الطرق بشاعة، بعد سد كل الأبواب في وجههم ودون أي شيء يسد رمقهم ودون ملاذ آمن يلجأون إليه. بل حتى الأماكن التي توفرها الأمم المتحدة لهذا الشعب البريء لكي يهرب إليها من الهجمات الوحشية الإسرائيلية تُهاجم بكل شراسة، كما شاهد العالم بالأمس الهجوم الإسرائيلي على مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مما أدى إلى مقتل ما يزيد على ٤٠ فردا، معظمهم من الأطفال.

ويستهدف النظام الإسرائيلي كل كائن بشري، وكل منزل، وكل بنية تحتية في غزة. إنه يستهدف في الواقع كل القيم التي يؤيدها العالم المتحضر وكل مبدأ من مبادئ القانون الدولي التي يعتز بها المجتمع العالمي. ويقصف بكل قسوة المساجد والمستشفيات والمدارس ومباني الأمم المتحدة ومحلات الأدوية والغذاء، بل وحتى المزارع والمنازل الخاصة بالناس، ويُذبح النساء والرجال والأطفال في مضاجعهم وفي منازلهم وفي كل مكان في الشوارع. ولتغطية كل هذه الجرائم لا يسمح النظام الإسرائيلي لوسائط الإعلام بالوصول إلى تلك الأماكن لتغطية التطورات المأساوية التي تحدث في قطاع غزة.

ينبغي أن تتوقف هذه الأعمال الوحشية وينبغي أن تتوقف فورا. ويجب وقف آلة الحرب الإسرائيلية حتى لا تودي بالمزيد من الأرواح وبأسباب الرزق، كما ينبغي أن يمثل مجرمو الحرب الإسرائيليون أمام العدالة لكي يحاكموا على الجرائم التي ارتكبوها، والتي يواصلون ارتكابها، وعلى الآلام وألوان العذاب الوحشية التي لا تحتمل والتي ألحقوها، وما زالوا يلحقونها بالناس الأبرياء في غزة.

وكما ذكر بعض المتكلمين بالأمس، يتعرض السكان بأسرهم للقتل لا لأي جرم ارتكبوه سوى مقاومتهم للاحتلال وإرهاب الدولة، وببساطة لأنهم مارسوا حقهم في التصويت في الانتخابات، الذي هو من أكثر المبادئ الأساسية للديمقراطية.

إن مصداقية المجتمع الدولي والأمم المتحدة في خطر، ويجري تحديها مرة أخرى بواسطة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي. لقد تأخّر مجلس الأمن كثيرا في الاضطلاع بمسؤولياته عن وقف هذه الفظائع. ويجب أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات عاجلة وفعالة لكي يوقف هذه المذابح ويساعد على تخفيف معاناة الناس في قطاع غزة. إن كل دقيقة تمر لها أهميتها، لأنها تنطوي على ارتكاب الإسرائيليين المزيد من الجرائم ووقوع المزيد من الخسائر في الأرواح بين الفلسطينيين الأبرياء. يجب على المجلس أن يتصرف وأن يتصرف الآن.

ينبغي أن يعتمد مجلس الأمن قرارا ملزما يدعو إلى وقف فوري للهجمات وأعمال العدوان الإسرائيلية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني البريء في غزة؛ وإلى الانسحاب الإسرائيلي الفوري من غزة ورفع الحصار؛ وإلى فتح المعابر، وتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للناس هناك. ويجب أن يحاسب المجتمع الدولي ذلك النظام على جرائمه وعلى الأضرار التي ألحقها بالفلسطينيين العزّل، وينبغي أن يعبئ جهوده وموارده من أجل إعادة بناء الهياكل الأساسية في غزة.

إن تكتيكات المماطلة التي يمارسها بعض الأعضاء الدائمين لعرقلة اتخاذ أي إجراء من جانب مجلس الأمن وإظهار عجزه لا يمكن قبولها أو تبريرها، وهي ترقى إلى مستوى الاشتراك في الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. ويجب أن يُسمح لمجلس الأمن باتخاذ

الإجراء اللازم ووقف هذا الإرهاب الجامح للدولة. وفي الواقع، إذا عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤوليته عن وقف المذابح، فإن الدول الأعضاء على أهبة الاستعداد التام لكي تطلب إلى الجمعية العامة أن تتناول القضية بموجب قرارها ٣٧٧ (د-٥) - أي القرار المعنون ''متحدون من أجل السلام''.

إنني لا أريد أن أضيّع الوقت الثمين للمجلس في التصدي للبيان السخيف الذي أدلت به ممثلة إسرائيل بالأمس في المجلس، والذي أثيرت فيه بعض الادعاءات التي ليس لها أي أساس من الصحة ضد بلدي. ويكفي أن نؤكد على أن تلك الادعاءات ليست سوى مجرد تكتيكات خسيسة تسعى لصرف الانتباه عن الجرائم الإسرائيلية، في الوقت الذي يتحد فيه العالم بأسره لمكافحة تلك الجرائم. إن تلك التكتيكات غير اللائقة لم تجد نفعاً في الماضي ولن تجدي نفعاً في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا.

السيد إيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): إنه لمن دواعي الأسى والحزن العميقين أن يعلم شعب نيكاراغوا بالأخبار التي ترد عن المأساة التي يمر بها مرة أخرى إخواننا الفلسطينيون.

لقد قُتل ٦٦٠ فردا وجرح أكثر من ٣ ٠٠٠ نتيجة للعدوان الإسرائيلي الأخير ضد الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى مدار أكثر من ١٢ يوما حتى الآن يقع الشعب الفلسطيني البطل ضحية للقصف الجوي والبحري والبري الذي يشكّل مذبحة للسكان المدنيين الفلسطينيين.

مرة أخرى، يكرر التاريخ نفسه؛ وللأسف يبدو أن ذلك هو ما يجري بالنسبة لقضية فلسطين، التي يعاني سكانها في ظل الاضطهاد والإبادة الجماعية المنتظمة. إن الجدار الذي يفصل أولئك السكان عن جيرانهم يعزلهم ويجبرهم على أن يعيشوا حياة بائسة ويحرمهم من الحق في أن يكون لهم وطن خاص بهم. وللأسف، فإن من يجعلون من الشعب الفلسطيني ضحية الآن هم أبناء من تم إعلامهم بدون جنسية وكانوا ضحايا للاضطهاد النازي والإبادة الجماعية والذين أُجبروا على العيش في مناطق معزولة.

ولكن مع أن محرقة اليهود انتهت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع أن الشعب اليهودي مُنح دولة وأرضا، فإن حملة التدمير المفرطة التي تقوم بها حكومة إسرائيل استمرت لأكثر من ٦٠ عاما. وأدى هذا إلى حرمان الشعب الفلسطيني - السكان القدامى لفلسطين التاريخية - من الحق في إقامة وطن مستقل. وحتى الآن، ما زال الحل القائم على وجود دولتين مجرد حبر على ورق.

إن الحالة في غزة حالة مأساوية. وقد شكلت الهجمات التي شُنت بالأمس - عيد الملوك الثلاثة، وهو يوم هام جدا للأطفال - على ثلاث مدارس محمية بعلم الأمم المتحدة، وأدت إلى مقتل ٤٣ شخصا وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص، ازدراء إسرائيليا إضافيا لحقوق الإنسان، وللحق في الحياة، والقانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، والأمم المتحدة. إنها نموذج واضح للمأساة التي يتحملها شعب فلسطين.

ولقد أدان العديد من منظمات تقديم المساعدة الإنسانية الأزمة الإنسانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية في غزة التي تبلغ مساحتها ٣٦٢ كيلومترا مربعا، وظل سكانها البالغ عددهم ١,٥ ملايين نسمة يعيشون حياة بائسة بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل. وتسببت الهجمات العسكرية الإسرائيلية في ازدياد حالات نقص الغذاء الأساسي والإمدادات الطبية ومياه الشرب والوقود، فضلا عن انقطاع التيار الكهربائي، نظرا لعدم التمكن من إيصال المساعدة.

هذه مأساة مروعة. وما زال الأشخاص يُنقلون إلى المستشفيات؛ ويستمر ازدياد عدد المصابين. ولقد وصف مدير عمليات غزة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الحالة بأنها حالة صحية يصعب تصديقها.

وتشعر حكومة بلدي، من جانبها، بالأسف على أن المجلس لم يتمكن بعد من إحراز أي نتائج، في حين نشهد استمرار ازدياد عدد ضحايا الهجمات البربرية الإسرائيلية. وفي ذلك الصدد، نحن نؤيد البيان الذي أصدره المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز، والذي يعرب عن خيبة الأمل العميقة حيال عجز مجلس الأمن عن تحمل مسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين، ويلاحظ أنه، بالرغم من مرور أكثر من ١٢ يوما على الهجمات العسكرية المستمرة التي ألحقت ضررا بالغا بالسكان المدنيين وزادت من عدم الاستقرار والتوترات في المنطقة، فإن الأمر الذي يدعو إلى الأسف هو أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ أي تدابير ملموسة لإنهاء العدوان.

ويقع على عاتق مجلس الأمن الالتزام القانوني والأخلاقي باتخاذ جميع التدابير اللازمة للإنهاء الفوري للعدوان على الشعب الفلسطيني. وترفض نيكاراغوا هذا العدوان وتدين بقوة الإبادة التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن أعمال القتال الحالية تؤدي إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة في الأراضي المحتلة وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط، وهي تزيد من صعوبة التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية.

وعلى مجلس الأمن أن يجبر إسرائيل على الوقف الفوري لعملياتها العسكرية وعلى فتح جميع المعابر الحدودية بغية ضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى المنطقة بدون عائق.

ويجب أن يؤدي أي قرار يتم اتخاذه ليس إلى حل دائم فحسب، بل عليه أيضا أن يضمن عدم تجدد أعمال القتال. ولا بد لأي قرار أن يحترم جميع القرارات الدولية ذات الصلة. ولا يمكن إيجاد حل عسكري للمشكلة الفلسطينية. ونحن نؤيد التوصل إلى تسوية سلمية وعن طريق التفاوض للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ونؤيد حق الشعب الفلسطيني في السيادة وتقرير المصير في دولة فلسطينية مستقلة، تقوم على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس. فبتلك الطريقة وحدها سنتمكن من إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد ايسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منح جميع البلدان الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة.

باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أعرب عن أقوى إدانتنا للإبادة الجماعية التي ترتكبها دولة إسرائيل في غزة وأن أؤكد على تضامننا غير المشروط مع الشعب الفلسطيني. إننا نشهد أحد أحلك أوجه الحرب الحديثة، نشهد معاقبة السكان المدنيين من أجل القضاء على روحهم المعنوية، وتدمير روح المقاومة لديهم، وسحق كل إرادة للكفاح، وجعل السكان يؤمنون بأن العبودية المأمونة أفضل من المقاومة سعيا للحرية. وفي ذلك السياق، سيكون تدمير حماس - وهو بطبيعة الحال من ضمن الأهداف هنا - أثرا جانبيا.

ما زالت دولة إسرائيل تزرع الرياح، وهي ستجني الزوابع. لم يتمكن أي طاغية في التاريخ من استنزاف آخر قطرة من دماء الشعوب، فقبل أن يحصل ذلك، هبت الشعوب وحققت النصر. وذلك هو ما حصل للمقاومة ضد

الفاشية النازية خلال الحرب العالمية الثانية – والذي يبدو أن النسيان قد طواه.

إن أي قنبلة عنقودية من اليورانيوم المستنفد أو الفسفور الأبيض – واستخدامها هو جريمة حرب – لا تزرع الموت فحسب، بل تزرع أيضا كراهية ستصبح جزءا من العناصر الوراثية للشعوب، جيلا بعد جيل. إن إسرائيل تنشئ الملايين من الأشخاص الانتحاريين، الذين سينتشرون في جميع أرجاء العالم. وحينئذ، لن تنعم إسرائيل أو أي أحد غيرها بالسلام. وذلك ليس الطريق الذي نبحث عنه. فقد خسرت إسرائيل الحرب في لبنان عام ٢٠٠٦؛ وهي ليست دولة لا تُقهر. وستكون في انتظار المسؤولين الإسرائيليين في المستقبل محكمة على غرار محكمة نورمبرغ لتحاكمهم بوصفهم مجرمي حرب.

بعد إذن المجلس، سأتلو بيانا أصدرته حكومة فنزويلا بعد ظهر يوم أمس:

”إن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى جانب شعوب العالم، تشهد مرة أخرى الرعب المتمثل في قتل الأطفال الأبرياء والنساء والناجم عن غزو القوات الإسرائيلية لقطاع غزة والقصف الوحشي للأرض الفلسطينية التي تقوم به دولة إسرائيل جوا وبرا.

”وفي هذا الوقت للسخط المؤلم، يعرب شعب فنزويلا عن تضامنه اللامحدود مع الشعب الفلسطيني البطل، ويشارك آلاف الأسر مشاعر الأسى حيال فقدان أحبائها ويمد إليها يد العون، مع التأكيد على أن حكومة فنزويلا ستعمل بشكل دؤوب لتشهد إنزال عقوبات شديدة على المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم الفظيعة.

”إن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تدين إدانة قاطعة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي التي ترتكبها دولة إسرائيل وتشجب استخدام إسرائيل المتعمد لإرهاب الدولة، الذي وضع به ذلك البلد نفسه على هامش مجتمع الأمم.

”ولهذه الأسباب، قررت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية طرد سفير إسرائيل وبعض موظفي سفارة إسرائيل في فنزويلا التأكيد على رسالتها من أجل السلام ومطالبتها باحترام القانون الدولي. وأصدرت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تعليمات لبعثتها لدى الأمم المتحدة بأن تضغط، إلى جانب غالبية الحكومات المطالبة بالشيء نفسه، على مجلس الأمن لاتخاذ التدابير الفورية والضرورية لوقف غزو دولة إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

”وقام الرئيس هوغو شافيز، الذي اجتمع مع ممثلين بارزين للمؤتمر اليهودي العالمي والذي يعارض دائما معاداة السامية وأي شكل من أشكال التمييز والعنصرية، بتوجيه نداء أخوي إلى اليهود حول العالم لمعارضة هذه السياسات الإجرامية لدولة إسرائيل التي تُذكرنا بأسوأ فصول القرن العشرين. فدولة إسرائيل لا يمكنها أبدا أن توفر لشعبها إمكانية السلام الضروري والدائم من خلال الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد هريغفيدسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): الحالة في غزة غير مقبولة. فقد تُوفي مئات المدنيين، بما في ذلك الكثير من النساء والأطفال، وجُرح الآلاف في أعمال

عسكرية خلال ثلاثة أسابيع منذ انتهاء وقف إطلاق النار الذي استمر ستة أشهر بين إسرائيل وحماس.

إن بلادي تدين قتل المدنيين وتؤيد الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء الذين طالبوا إسرائيل بالوقف الفوري لعملياتها العسكرية في تلك المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية. وتدين أيسلندا كذلك إطلاق الصواريخ من غزة بهدف إرهاب المدنيين الإسرائيليين. وتتحمل حماس مسؤولية جسيمة عن الزج بالمدنيين في منطقة الصراع. غير أن أعمال إسرائيل في غزة خلال الأسبوعين الماضيين غير متناسبة وتتناقض بوضوح مع القانون الإنساني الدولي.

إن الضرورة الحتمية الفورية هي وقف كل أعمال العنف من جانب جميع الأطراف. وسيكون من الضروري على إسرائيل عندئذ رفع حصارها عن غزة لكي تصل المعونات الإنسانية إلى غزة مباشرة.

يجب استئناف عملية السلام مع الاشتراك النشط للمجتمع الدولي. وتجدد أيسلندا دعوتها من أجل زيادة إشراك المرأة في عملية السلام بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، تسترعي أيسلندا، كما فعلت في كانون الأول/ديسمبر الماضي، نظر المجلس إلى اللجنة الدولية للمرأة من أجل سلام فلسطيني – إسرائيلي عادل ومستدام، وهي هيئة ثلاثية تشارك فيها قيادات نسائية إسرائيلية وفلسطينية وشخصيات نسائية دولية مرموقة. فالتضامن بين هؤلاء السيدات عبر خطوط الصراع يمكن أن يبعث الإلهام والأمل في مجتمعاتهن بأسرها.

إن مجلس الأمن هو الهيئة الدولية المسؤولة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتتطلب الحالة في غزة جهودا متضافرة من جانب المجلس لإنهاء إراقة الدماء وتقديم خطة حول كيفية الدفع نحو بلوغ هدف إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين، والذي هو شرط مسبق للسلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): شكرا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة للإسهام بصورة مقتضبة في هذه المناقشة المهمة جدا. تشعر أستراليا بانزعاج شديد إزاء استمرار العنف في غزة وجنوب إسرائيل. ويبرز تصاعد الصراع الضرورة الملحة للجهود الدبلوماسية الرامية لإيجاد حل. وتؤيد أستراليا ما تقوم به الأمم المتحدة في سعيها للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار.

ولا تزال أستراليا تعتقد بأن أي حل للصراع الحالي يجب أن يشمل وقفا للهجمات الصاروخية على إسرائيل من جانب حماس وإنهاء عمليات شحن الأسلحة إلى قطاع غزة وفتح المعابر الحدودية إلى قطاع غزة. علاوة على ذلك، فإن أي حل دبلوماسي يجب أن يشكل جزءا من اتفاق طويل الأجل يشمل إسرائيل وفلسطين ويستند إلى حل الدولتين للقضية الإسرائيلية – الفلسطينية. وترحب أستراليا بالدور النشط لمصر وفرنسا في سعيهما من أجل إيجاد حل دبلوماسي للصراع.

وتشعر أستراليا بقلق عميق إزاء الآثار الإنسانية لهذا الصراع وتلاحظ أن اتساع نطاقه أدى إلى تفاقم الحالة الخطيرة بالفعل في قطاع غزة. ومن الأهمية بمكان أن تفي إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي تجاه سكان قطاع غزة، فتضمن إمكانية حصولهم على السلع الأساسية والمواد الغذائية والإمدادات الطبية والمساعدات الإنسانية. وترحب أستراليا بإعلان إسرائيل عن تحسين الظروف لكي تتدفق المعونات على قطاع غزة.

وتقدم أستراليا المساعدة للشعب الفلسطيني منذ أمد بعيد، حيث ضاعفت مساعداتها في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٥ مليون دولار. وفي الأول من كانون الثاني/يناير من هذا

العام، أعلنت أستراليا التزاما فوريا بتقديم خمسة ملايين دولار في صورة مساعدات إضافية لسكان قطاع غزة. وستوجه هذه المساعدات لتوفير الإمدادات الغذائية والطبية الطارئة، وكذلك لتقديم إعانات نقدية نقدية للعائلات التي تضررت من الصراع. وتبدي أستراليا استعدادها لتقديم المزيد من المساعدات عند الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيدة إسبينوسا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): بصفة إكوادور عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، فإنها تنادي بحل الصراعات والتراعات الدولية سلميا وترفض بشدة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها كآلية لحلها. وللأسف، فقد شاهدت بلادي، شأنها في ذلك شأن المجتمع الدولي بأسره، السلطة القائمة بالاحتلال تلجأ مرة أخرى إلى العنف بدلا من الحوار وتعرّض السكان المدنيين للموت والبؤس. وتعتبر إكوادور الهجوم العسكري الذين شنه الجيش الإسرائيلي في غزة مرفوضا وغير متناسب.

ونيابة عن رئيس الجمهورية رافاييل كوريا ديلغادو، أود أن أعرب عن خالص عزاء حكومة وشعب إكوادور في وفاة المئات من المدنيين، وخاصة الأطفال، الذين سقطوا ضحايا للأنشطة العسكرية.

ونؤيد البيانات الكثيرة للحكومات المختلفة والدعوات المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار كإجراء أولي من شأنه جعل التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للصراع أمرا ممكنا. ولا بد من أن يعتمد المجتمع الدولي، من خلال هذه المنظمة ومجلس الأمن التابع لها، التدابير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بهدف ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في منطقة الصراع.

وفي هذا الصدد، تعتقد حكومة بلادي أن فتح جميع المعابر الحدودية المعترف بها لدخول قطاع غزة والخروج منه أمر ملح ليتسنى للسكان الفلسطينيين الحصول على المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المواد الغذائية والأدوية، بغية تفادي تفاقم الحالة الإنسانية الطارئة الحالية والضعف الشديد والمجاعة. وتود إكوادور الإعراب بوجه خاص عن تأييدها وامتنانها لوكالات الأمم المتحدة وجميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تواصل تقديم المساعدة للسكان المدنيين وتطالبها بأن تظل متيقظة حتى يعاد إحلال السلام في المنطقة.

وتعتقد إكوادور أن أي حل شامل من شأنه أن يتيح إرساء سلام دائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون حلا عسكريا. بل يجب أن يكون الحل سياسيا وأن يُنفذ مع الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن، ولكن في المقام الأول مع الالتزام المستمر بالتقيد بالقانون الدولي واحترامه وإجراء حوار بناء من شأنه أن يعزز تنمية شعوب المنطقة في المستقبل.

وفي هذا الصدد، يكرر بلدي تأكيد دعوته إلى أعضاء مجلس الأمن إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة لوقف الأعمال العدائية فورا وحل الأزمة الإنسانية، وعلى نحو خاص، التوصل إلى حل سلمي دائم في المنطقة. والسلام الدائم فيما ترى إكوادور يتضمن، بطبيعة الحال، حق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير مصيره وأن تكون له أرض متصلة ودولة مستقلة.

ومرة أخرى، ندعو مجلس الأمن إلى التصرف بثبات وحسم. والرأي العام العالمي ينتظر استجابة قوية من الأمم المتحدة. والفشل في الاستجابة سيضع مشروعية وفعالية هذه الهيئة في منظومة الأمم المتحدة موضع الشك.

ومع ذلك، فإننا نعتقد أن مسؤولية مجلس الأمن لا تستثني تصرف الهيئات الأخرى، مثل الجمعية العامة، بموجب أحكام الميثاق.

وبناء على ذلك، فإن إكوادور تود أيضا أن تؤيد مبادرة عقد اجتماع لمجلس حقوق الإنسان لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الهجمات الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوليفيا.

السيد سيليس ألفارادو (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): إن الوضع الإنساني المأساوي في قطاع غزة يجعل كل المجتمع الدولي في حالة اضطراب بسبب الأعمال العسكرية غير المتناسبة الذي تشنها إسرائيل. وإن بوليفيا حكومة وشعبا تدين وترفض رفضا قاطعا ذلك العدوان الذي يزهق أرواحا بشرية بريئة، وعلى وجه الخصوص، الأطفال الذين تسلب منهم أقدس الحقوق، ألا وهو حقهم في الحياة. إن الأوضاع الحالية في قطاع غزة تثير الألم والمرارة واليأس.

إن أعمال إسرائيل تظهر مرة أخرى بما لا يدع مجالا للشك انتهاكها الصارخ للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقيات حقوق الإنسان. يضاف إلى ذلك الآثار الخطيرة على المسائل الإنسانية، التي تجعل ساعة بعد ساعة من العسير تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني. أفمن الممكن التفرج على هذه الأزمة الإنسانية الحادة بدون اكتراث؟

إن مصداقية مجلس الأمن توضع مرة أخرى موضع الشك أمام الرأي العام الدولي. ولذلك، يتعين على المجلس أن يقوم باستجابة قوية في إطار ولايته باعتماد قرار ملزم، من شأنه إعادة فتح الطريق إلى السلام ووضع حد على الفور لكل أعمال العنف التي لن تؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة. ويجب ألا يسقط المزيد من الضحايا بسبب احتلال السلطة القائمة بالاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك هو لب الأزمة.

ومن الأهمية بمكان أن يتم تجديد عملية السلام والحوار البنّاء والخلاق لمصلحة المنطقة. وفي هذا الصدد، يجب ألا يدخر أي جهد أو مبادرة من أجل تلك الغاية في إطار القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن وبغية الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة. إن الأعمال العسكرية ليست طريقا إلى تحقيق الحل السلمي الدائم.

إن بوليفيا حكومة وشعبا توجه نداء قويا لإعادة فتح المعابر على الحدود لإتاحة وصول المعونات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني الذي يلقى منا كل التضامن. وأخيرا، أود التأكيد على أن بوليفيا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد بوفا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): إنه لمن دواعي الشرف أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة، الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، شيلي، فنزويلا، كولومبيا، وبلدي باراغواي.

إن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة تعرب عن امتنانها لمجلس الأمن لعقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب والضرورية للاستماع إلى آراء الدول الأعضاء ومناشداتها فيما يتعلق بالحالة المؤسفة في قطاع غزة. وبالمثل، فإنها، كما أعلنت في بداية هذا الصراع، تود أن تؤكد من جديد أمام هذه الهيئة على قلقها العميق إزاء الوضع المأساوي الحالي في قطاع غزة، الذي تعرض لخسائر فادحة في الأرواح والإصابات بين المدنيين.

وتدين الدول الأعضاء في بلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة توغل إسرائيل البري في قطاع غزة واستخدامها القوة على نحو غير متناسب. وهي، بالمثل، تكرر تأكيد إدانتها لإطلاق الصواريخ من جانب بعض المجموعات الفلسطينية على أراضي إسرائيل.

وفي هذا السياق، فإن الدول الأعضاء والمنتسبة في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تدين بأقسى العبارات الهجمات الإسرائيلية ضد المدارس التي تديرها الأمم المتحدة، والتي راح ضحيتها أكثر من ٤٠ من المدنيين الأبرياء. وتتقدم الدول الأعضاء والمنتسبة بخالص تعازيها لجميع أعضاء أسر ضحايا ذلك الصراع.

وأمام هذه الأوضاع المؤسفة، فإن الدول الأعضاء والمنتسبة تشارك المجتمع الدولي بأسره في المطالبة بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية. إننا نحث كلا الطرفين على العودة إلى الحوار الذي انقطع بسبب العنف، من أجل الاستعادة الكاملة للسلام في المنطقة التي لا تستحق أن تظل خاضعة للعقاب العنيف على نحو مستمر.

وتريد الدول الأعضاء والدول المنتسبة من الحوار أن يسهم في تحقيق حل سلمي دائم للصراع وفقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام التام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن مجلس الأمن هو هيئة الأمم المتحدة التي أنيطت بها المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا نحث المجلس، الذي يتصرف من خلال ولاية الدول الأعضاء، على ألا يظل غير مكترث بمسؤوليته وأن يتخذ تدابير عاجلة وصارمة لتصحيح هذه الأوضاع المزرية.

وبالمثل، فإننا نطلب من المجتمع الدولي وأطراف الصراع أن تضمن إعادة فتح المعابر الحدودية مع غزة بشكل دائم للأغراض الإنسانية لكفالة إيصال الغذاء والإمدادات والأدوية، وتيسير إجلاء المصابين وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل حر، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، من أجل المساعدة على تخفيف الوضع الإنساني الخطير في غزة.

وأخيرا، إننا ندعو إلى مواصلة الإيمان بالسلام. ونؤيد كل الجهود البنّاءة الرامية إلى وضع حد فوري للعنف وندعو إلى استئناف المفاوضات بين الأطراف المعنية في أقرب وقت ممكن من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، مما سيحقق الاستقرار الدائم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.